

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١٣) من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية المستهلك، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

خالد محمد المونس

د. عبد الكريم عبد الله الكندري

بدر نشمي العنزي

مهند طلال السايير

سعود عبد العزيز العصفور

يحال إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

يوزع على الأعضاء

State of Kuwait



دولة الكويت

## اقتراح بقانون

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١٣)

من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية المستهلك

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية المستهلك،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

### (المادة الأولى)

تضاف فقرة جديدة - بعد الفقرة الأولى - إلى المادة (١٣) من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ المشار إليه نصها الآتي:  
" كما لا يجوز للمزود إحداث أي زيادة في أسعار السلع والخدمات دون الالتزام بالأسس والضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير."

### (المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون.

أمير دولة الكويت  
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait



دولة الكويت

## المذكرة الإيضاحية

## للاقتراح بقانون

## بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١٣)

من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية المستهلك

جاء هذا التعديل بإضافة فقرة جديدة إلى المادة (١٣) من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية المستهلك تنص على: " كما لا يجوز للمزود إحداث أي زيادة في أسعار السلع والخدمات دون الالتزام بالأسس والضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير. " لمواجهة الارتفاع المصطنع في أسعار السلع دون وجود أسباب حقيقية طبيعية تبرر هذه الزيادات، حيث أصبح تسعير المنتجات والسلع والخدمات بالكويت يخضع لأهواء بعض المزودين الأمر الذي ساهم في زيادة موجة الغلاء.

بحيث جاء هذا التدخل التشريعي ليلزم وزير التجارة والصناعة بوضع أسس وضوابط لطريقة رفع الأسعار تعتمد على المعطيات الاقتصادية والفنية الحقيقية وما يتطلبه العرض والطلب، بحيث يتم رفض أي زيادة بالمخالفة لهذا القانون.

الفصل التشريعي السابع عشر دور الانعقاد الاول

١٤١